الأمم المتحدة S/2006/406

مجلس الأمن

Distr.: General
15 June 2006
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

أكتب إليكم، عقب المشاورات غير الرسمية التي أجراها مجلس الأمن بعد ظهر اليوم، لأوجه انتباهكم إلى البيان الوزاري الكتابي لوزير الدولة للشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث (السيدة مارغريت بيكيت) الصادر في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ (أنظر المرفق) الذي يشمل ما يلي:

”بناء على طلب الأمين العام للأمم المتحدة، وافقت، رهنا بموافقة بموجب تشريع برلماني، على أن تسمح المملكة المتحدة للرئيس السابق تيلور، إذا أدين وإذا اقتضت الظروف، بأن يدخل المملكة المتحدة ليقضي أي حكم توقعه عليه المحكمة. وهذا تماما دون المساس بالموقع المحتمل للمحاكمة أو نتيجتها. إذ أن حق الرئيس السابق تيلور في محاكمة عادلة يجب أن يُحترم“.

وسأكون ممتنا لو تكرمتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) إيمير جونز **باري**

150606 150606 06-39061 (A)

مرفق الرسالة المؤرخة ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

بيان وزراي كتابي عن سيراليون مقدم من وزير الدولة للشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث

ظل رئيس ليبريا السابق، تشارلز تيلور، منذ ٢٩ آذار/مارس ، محتجزا في المحكمة الخاصة لسيراليون في فريتاون ، متهما بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب يزعم ارتكابها أثناء الحرب الأهلية الوحشية في سيراليون.

وارتأى زعماء المنطقة والمجتمع الدولي الأوسع أن استمرار وجوده هناك يشكل تهديدا كبيرا ومباشرا للأمن الإقليمي؛ وأن أي محاولة لإخلاء سبيله بالقوة، على سبيل المثال، وإن لم تنجح، يمكن أن تعرّض أمن سيراليون وليبريا والدول المجاورة الهش إلى الخطر.

ولهذا السبب، أيد زعماء المنطقة والمجتمع الدولي المقترح القاضي باجراء المحاكمة خارج المنطقة، حسبما هو منصوص عليه في الاتفاق الذي أنشئت المحكمة بموجبه.

وقد وافقت حكومة هولندا على أن تسمح بإجراء المحاكمة أمام المحكمة الخاصة لسيراليون المنعقدة في لاهاي. فإذا تمت تبرئته، سيكون الرئيس السابق حرا في مغادرة هولندا. وإذا أدين، سيقضى أي حكم تفرضه عليه المحكمة.

والعرض الهولندي مشروط بأن توافق أي دولة الآن على السماح للرئيس السابق تيلور، إذا أدين واقتضت الظروف، بأن يقضي الحكم الصادر ضده في تلك الدولة. وبمجرد الوفاء بذلك الشرط، يمكن أن يناقش مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة مرة ثانية مقترح نقل المحاكمة، حيث يجري حاليا تعميم مشروع قرار يضع أساسا قانونيا لنقلها.

وبناء على طلب الأمين العام للأمم المتحدة ، وافقت على أن تسمح المملكة المتحدة، رهنا بموافقة بموجب تشريع برلماني، للرئيس السابق تيلور، إذا أدين واقتضت الظروف أن يدخل إلى المملكة المتحدة لقضاء أي حكم تفرضه المحكمة. وهذا يتم تماما دون المساس بالموقع المحتمل للمحاكمة أو نتيجتها. إذ أن حق الرئيس السابق تيلور في محاكمة عادلة يجب أن يُحترم.

فإذا برأت المحكمة الرئيس السابق تيلور، لن يطلب منا أن نسمح له أن يحضر إلى المملكة المتحدة. وإذا تمت إدانته، وبالتالي تم الإفراج عنه بعد قضاء الحكم الصادر ضده، يُتوقع في هذه المرحلة أن يغادر الرئيس السابق تيلور المملكة المتحدة أو يتم إبعاده منها.

ونحن، بتقديم هذه الضمانات، نزيل عقبة أساسية أمام السماح بالمضي قدما في المحاكمة. كما نثبت عزم المملكة المتحدة التام على رؤية مرتكبي الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب المزعومين يخضعون للمحاسبة.

وتتمتع المملكة المتحدة بسمعة دولية جيدة بوصفها من كبار الدعاة للعدالة الدولية. وقد أدينا دورا رئيسيا في مناقشة إنشاء المحكمة الجنائية الدولية، وكذلك إنشاء المحاكم الجنائية الدولية الأخرى المتعلقة بيوغوسلافيا السابقة ورواندا، بالإضافة إلى المحكمة الخاصة لسيراليون نفسها.

وترسل الموافقة على السماح للرئيس السابق تيلور، إذا أدين واقتضت الظروف، بأن يقضي الحكم الصادر ضده في المملكة المتحدة ، إشارة قوية على استعدادانا لمكافحة الإفلات من العقاب عن طريق المساعدة في تقديم أولئك الذين يتحملون المسؤولية الرئيسية عن جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية والإبادة الجماعية إلى العدالة.

فقد كان تسليم الرئيس السابق تيلور إلى المحكمة الخاصة في فريتاون يوما تاريخيا بالنسبة لشعب سيراليون وغرب أفريقيا. وينبغي ألا يخيب المجتمع الدولي ظنهم بأن يطلب منهم المجازفة بالخطر المرتبط باستمرار وجوده في فريتاون. فمن أجل ذل ك السبب، قررنا أن نتخذ هذه الخطوة.

وقد ظلت المملكة المتحدة طرفا رئيسيا في الجهود المبذولة لدعم سيراليون وليبريا والمنطقة ككل، حيث ظلت تسعى إلى إنهاء دورة التدمير والعنف التي عانت منها لفترة طويلة.

كما كان لنا أيضا دور أساسي في تحقيق السلام في سيراليون، وقد أيدنا سيراليون وهي تبنى على ذلك السلام، وعملنا بحسم على جعل سنوات الحرب جزءا من الماضي. وسيساعد عملنا اليوم على طي صفحة الصراع بالسماح لمحاكمة الرئيس السابق تيلور، التي ستحدد الحقيقة المتعلقة بما يقال عن مشاركته في الحرب الأهلية الضارية في سيراليون، بالمضي قدما.